سياسيون: التمكين الديمقراطي يستدعي تفعيل العمل الحزبي

مشاركون في الندوة (الرأي (

دعا سياسيون وممثلون لتيارات وقوى حزبية إلى وضع قانون توافقي للانتخابات تشارك في صياغته جميع القوى السياسية، مؤكدين أن التمكين الديمقراطي لا يمكن تحققه من دون الأحزاب.

جاء ذلك خلال الندوة النقاشية التي عقدها مركز «الرأي» للدراسات ظهر أمس بقاعة محمود الكايد، وحملت عنوان «القوى السياسية: مقاربات للاندماج الفاعل في سبيل الإصلاح.«

وناقشت الندوة التي أدارها مدير مركز «الرأي» للدراسات د.خالد الشقران وتُنشرَ تفاصيلها لاحقاً، محاور من بينها: الخريطة الإصلاحية التي وضعها الملك عبدالله الثاني، ومسارات الإصلاح، ودور التيارات والقوى السياسية في الاندماج مع التفاعلات السياسية والمشاركة الفاعلة في عملية الإصلاح لتحقيق الغايات الوطنية المنشودة.

وقال أمين عام حزب التيار الوطني د.صالح ارشيدات إن الأحزاب تم الاعتراف بها في النص الدستوري، داعياً السلطة التنفيذية إلى انتهاز الفرصة للعمل من أجل قانون انتخاب توافقي، وهو ما يعزز الأمن الوطني الذي يُعَدّ أساس الاستقرار والتماسك داخل المجتمع.

وأكد أمين عام حزب الرسالة النائب حازم قشوع أن قانون الانتخابات يحتاج إلى ثلاث روافع، أولاها مجتمع مدني

يتم فيه تمكين العمل الحزبي وتؤدي فيه الأحزاب دوراً في الجامعات وفي تشكيل الحكومات، وثانيتها تغيير المناخ السياسي القائم على فردية الأداء نحو العمل الجماعي، وثالثتها صون هيبة الدولة.

أما القيادي الإسلامي في مبادرة «زمزم» نبيل الكوفحي، فدعا إلى التوافق على الإيجابيات والتنازل عن الاختلافات، مبيناً أن المطلوب هو إصلاح الدولة لا تغييرها، ولافتاً في سياق متصل إلى ضرورة ألاّ تكون محاربة الفساد انتقائية، وألاّ تُمَسّ نزاهة الانتخابات لأن هذا يقلل من مصداقية الدولة في محاربة الفساد.

وشدد الكوفحي على أهمية تحقُّق عاملين في مسيرة الإصلاح: احترام الدستور والقوانين والأنظمة والتشريعات، ليس فقط في الانتخابات، وإنما في سائر وجوه الحياة العامة، بحيث لا يكون هناك تَعَدٍّ على شبكات المياه والكهرباء مثلاً، مشيراً إلى أن الحراك الشعبي في الأردن تميز عن سواه من الحراكات في المنطقة بأنه لم يعتَدِ على أيّ مال عام أو خاص.

أما العامل الثاني الذي رأى فيه الكوفحي أساساً لنجاح العملية الإصلاحية، فهو أن تكون هناك جهة أو جهات موثوقة تلتزم بمخرجات الاتفاق أو التوافق بين مكونات المشهد السياسي في البلاد. وأكد الكوفحي أن الحركة الإسلامية في الأردن تريد أن يكون هناك آلية للتحقق من طرق وآليات إنفاق المال العام.

وتساءل أمين عام الحزب الوطني الدستوري د.أحمد الشناق: هل نحن جادّون في اعتماد العمل الحزبي، وهل هناك إرادة سياسية حقيقية تجاه تفعيل دور الأحزاب؟ موضحاً أن الدولة ما زالت في موقف المتردد من إرساء العمل الحزبي، وداعياً إلى أن يكون القصر هو المرجعية السياسية للأحزاب.

وشدد الوزير السابق والكاتب الصحفي سميح المعايطة على ضرورة أن يكون هناك إطار سياسي يتم فيه التوافق على أسس الحوار الوطني بين المكونات كافة.

ووصف المعايطة الرؤى الملكية بـ»المظلومة» من الأطراف كافة، داعياً إلى تفعيلها.

من جهته، دعا النائب مصطفى العماوي إلى إصلاح مؤسسات الدولة وعلى رأسها البرلمان قبل إصلاح الدولة نفسها، مبيناً أن تحديد فترة رئاسة مجلس النواب بسنة واحدة يحتاج إلى إعادة نظر، لأنها فترة غير كافية للإنجاز أو البناء عليه.

وقال المنسق العام لحزب الاتحاد الوطني زيد أبو زيد إن الخلل في المشهد السياسي الأردني يتعلق بعدم تحديد الثوابت والمتغيرات في العملية الإصلاحية.

أما القيادي في الحركة الإسلامية وأحد مؤسسي مبادرة «زمزم» رحيّل غرايبة، فدعا إلى إعادة بناء الدولة ومؤسساتها، مُقِرّاً أن الأحزاب في الأردن لم تصل بعد إلى مرحلة التنافس في برامجها، ما يستدعي العمل للارتقاء بمستوى التنافس بينها.

وأكد غرايبة أن الأردن يشهد قدراً من التعايش والإنجاز يجب المحافظة عليه، موضحاً أن الحوار الوطني يتطلب اتفاقاً على قواعده ومضامينه، وأن تُستشار الأحزاب والتيارات والقوى السياسية حول ممثليها للانخراط فيه. وفي السياق، دعا إلى توافر الثقة والضمانات لتطبيق مخرجات الحوار.

ولفت غرايبة إلى تدهور الثقة بين الأحزاب، وإلى تدهورها كذلك بين الأحزاب والحكومة .مؤكداً أن الأولوية ينبغي أن تكون لزيادة مساحات التوافق وتقليل مساحات التوتر في المشهد السياسي الداخلي.

وتحدث وزير التنمية السياسية الأسبق موسى المعايطة عن أهمية تطبيق سيادة القانون، وكيفية تطوير ديمقراطية قائمة على التعددية السياسية، وأن تكون هناك حكومات قائمة على مبدأ الأغلبية الحزبية في البرلمان.
ودعا النائب السابق وصفي الرواشدة إلى توفير بيئة تقوم على أسس ديمقراطية للسير قدماً في المسيرة الإصلاحية.
أما علي الحباشنة من حزب المؤتمر الوطني، فشدد على ضرورة توافر الإرادة السياسية كأساس لتحفيز القوى الوطنية المختلفة على المشاركة في العملية السياسية.

عمّان – جعفر العقيلي

الأربعاء 02-10-2013